الأهرام

٢٠٠٩/٢/٩

حصاد عام ٢٠٠٨

برغم المؤتمر القومى لتطويرها

الثانوية العامة من سرور إلى الجمل ٢٠ عاما إلى الوراء

التقويم الشامل لا يصلح للتطبيق فى مصر!

اختبارات القبول بالجامعات هل تهدد تكافؤ الفرص؟

إصلاح التعليم يرتبط باستراتيجية مستقرة

سر مؤتمر التطوير الذى انتهى دون توصيات!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

انعقد المؤتمر القومى لتطوير الثانوية العامة وانتهى ولم يتوقف عند ما أشارت به لجنة التعليم بمجلس الشورى وما طالب به المشاركون فى المؤتمر واعتراضهم على ما طرحته وزارتا التعليم العالى والتربية والتعليم من أفكار وتوصيات وكان الحل هو عدم إصدار اى توصيات ليكون بذلك المؤتمر الوحيد فى العالم الذى انعقد وناقش ثم انفض دون أن يصدر توصية واحدة لأن" القومى للثانوية العامة والتعليم العالى" لم يكن قومياً وفشل فى التوصل إلى إقناع أو موافقة أو تأييد الأغلبية المشاركة فيه على الأفكار التى عرضها الوزيران لأنها بآراء المشاركين أفكار تصلح للتطبيق فى فرنسا وهولندا واليابان وكندا ولا تناسب مصر وظروفها من بعيد أو قريب وكان واضحا من أول لحظة أن الأفكار المطروحة مستوردة بالكامل وإنها تعبر عن فكر أجنبى يراه كل وزير بحكم عوامل كثيرة أفضل النظم التعليمية فى العالم!

ولأن للوزيرين سوابق مشهودة فى التعامل مع الآراء المخالفة وباعتبار أن الوزير -أى وزير- بمجرد توليه الوزارة تهبط عليه الحكمة والمعرفة ويصبح أكثر دراية بمصلحة المواطن الذى لا يعرف مصلحته أكثر من الحكومة فقد توصل الوزيران إلى فض المؤتمر القومى دون إصدار توصيات أو قرارات منعا لوجع الدماغ.

وفى هدوء وبعد أن انفض المؤتمر انتهى الوزيران فى جلسات وصفت بالسرية إلى اقرار أفكارهما المستوردة والمجتزأة وانتظر العالم [illegible] من الوزيرين ولكن للأسف لم يجد أى وزير منهما تعانق معدودة من وقت سيادته الثمين جدا يشرح فيه للناس حكاية الغمة التى أسمها الثانوية العامة بالنظام الجديد ومعها بالمرة نظام القبول بالجامعات!

ولأن وزارة التربية والتعليم تملك خبرة لا يستهان بها فى عمليات التسريب بعد تسريب امتحانات الثانوية العامة وغيرها فقد بدأت فى تسريب بعض ما تقرر بشأن نظام الثانوية العامة والقبول بالجامعات نقطة نقطة إلى أن تم نشر مشروع النظام الجديد للثانوية الذى تحيطه وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى بسياج من الكتمان والسرية" .. وتفاصيل المشروع السرى تتضمن ألغاما وكوارث لا أظن أن نظامنا التعليمى يتحملها.. وتتشاء الصدفة أنه فى نفس يوم نشر تفاصيل النظام السرى للثانوية العامة والقبول بالجامعات تنشر جريدة الجمهورية صورا مؤسفة ومؤلمة لمدارس فى قلب مدينة الجيزة وهى مدارس حكومية تحمل أسماء أحمد زويل والمستقبل وغيرهما والصور للتلاميذ والتلميذات وقد جلسوا على الأرض لأن المدارس ببساطة شديدة لا يوجد بها مقاعد يجلس عليها التلاميذ وفى نفس الوقت يصدر قرار بإقالة عميد صيدلة بنى سويف الذى نقل ابنه الراسب فى ٨ مواد من صيدلة القاهرة إلى صيدلة بنى سويف التى يتولى عمادتها وهناك ينجح الطالب الراسب بتفوق لمجرد انتقاله إلى كلية بابا !! وفى ظل نظام هلال والجمل للثانوية العامة والقبول بالجامعات سوف تجرى اختبارات للقبول بالجامعات وهذه الاختبارات ستحدد نوعية الكلية التى يلتحق بها الطالب وفى نظام الجمل سيدرس التلميذ فى السنة الأولى حاجة سماها الوزير " الجذع المشترك" بمواد دراسية عامة وفنية وفى السنتين الثانية والثالثة يدرس الطالب مواد تطبيقية وصفها مشروع الجمل بأنها «متقدمة» ومواد أكاديمية- برضه- متقدمة وبعدها يكون القبول بالجامعة حكاية تانية خالص باختبارات لا يعلمها إلا المولى سبحانه وتعالى !!

تفاصيل نظام الثانوية العامة الجديد كثيرة وكلها كلام كبير ولكنه للأسف يعبر عن نظام مستورد بطبخته ومن المصنع بالخارج رأسا وربما لم يستورد بطريقة مشروعة ولكن تم تهريبة لأنه بدون «شهادة ضمان »!! وهو نظام لا يصلح للتطبيق فى ظروف مدارس مصر التى تحتاج أولا إلى كرسى وسبورة وكتاب قبل «هرتلة» الجذع المشترك والمواد المتقدمة وهو نظام لا يصلح للقبول فى جامعات مصر التى والحمد لله خرجت من التصنيف العالمى وتنفرد عن جامعات الدنيا بوجود عمداء قادرين على تحويل الطالب الفاشل إلى عبقرى بشرط واحد هو أن يكون هذا الطالب الفاشل هو ابن الحميد !!

ومع افتراض حسن النية كان المنتظر أن يبادر هلال والجمل إلى دعوة المشاركين فى مؤتمر مايو الماضى إلى لقاء واحد فقط يعرضان فيه هذه التوصيات المستوردة أو المهربة ويسمعان رأى الناس فيها؟!!

وزمان حين كانت الحكومة تقرر رفع أسعار بعض السلع خاصة البنزين كانت تختار مساء أحد أيام الخميس تفاديا لردود أفعال الناس الغاضبة بالقطع على زيادة الأسعار أيا ما كانت المبررات أو الضرورات لهذه الزيادة!! وبنفس منطق وعقلية زمان اختارت وزارتا التعليم العالى والتربية والتعليم أحد أيام الخميس لإعلان ما يسمى «التوصيات النهائيه لمؤتمر تطوير التعليم الثانوى وسياسات القبول».. هذا المؤتمر الغريب الذى انتهى دون أن تصدر توصياته فى انتظار هدوء المعارضين وانصرافهم إلى المشاغل اليومية والقضايا الأخرى واختيار التوقيت الملائم لإصدار التوصيات النهائية فى الموعد المفضل زمان لتحريك الأسعار - يعنى رفعها - وبحيث لا يجد أى معارض لهذه التوصيات أو مختلف معها أمامه سوى أن يخبط رأسه فى أقرب حائط !! وبذلك يفرض الوزيران هلال والجمل رؤيتهما وكان الأمر واضحاً منذ بداية المؤتمر الذى تعرضت الأفكار المطروحة فيه لانتقادات عديدة تركزت كلها تقريباً على تطبيق حكاية التقويم الشامل فى المرحلة الثانوية وما تمثله من مخاطر فى مقدمتها زيادة سيطرة مدرس الفصل على مصير الطلاب وإجراء اختبار للناجحين فى الثانوية العامة عند تقدمهم للقبول بالجامعات - يعنى على الأسرة المصرية أن تتحمل كارثة الثانوية العامة وبعدها تستعد لكارثة أخرى اسمها التقدم لامتحان آخر الكترونى ووفقاً للتوصيات التى صدرت فى ظلام يوم الخميس فإن القبول بالجامعات سوف يعتمد على معيارين الأول هو نتيجة شهادة إتمام المرحلة الثانوية والثانى اختبارات قياس قدرات ومهارات وميول الطلاب العامة والنوعية ويتم تنسيق القبول من خلال مكتب التنسيق وفقا لمجموع اعتبارى يتمثل فى نسبة مئوية من نتيجة إتمام مرحلة التعليم الثانوى يضاف إليها نسبة مئوية أخرى من نتيجة الاختبارات التى ستعقد عن طريق الحاسب الآلى مع إتاحة الفرصة للطالب للتقدم للاختبارات أكثر من مرة وطبعا ستدور مفرمة الدروس الخصوصية لتفرم الأسر المصرية المغرومه أساساً وهو ما يمهد لأن يكون القبول بالجامعات لمن يقدر على تحمل كل تلك الأعباء المالية بالدرجة الأولى وبعدها تصبح فرصة القبول بالتعليم الجامعى متاحة أمام من يقدر على إنفاق عدة آلاف من الجنيهات.

هذه هى أهم التوصيات الكارثية التى أعلنتها الوزارتان ودون اكتراث للاعتراضات من لجان تشريعية ونقابات مهنية ورأى عام يعيش الواقع المصرى ويرى أن الأفكار المطروحة ترتدى قبعة أوروبية وأمريكية لا تناسب ظروف المجتمع فى مصر ويكفى رأى لجنة التعليم بمجلس الشورى فى مشروع التوصيات ومنها أنها لا تعبر عن الواقع العملى وأنها ستفتح الباب للمزيد من الفساد فى المدارس وتزيد من انتشار الدروس الخصوصية التى هى حاليا أكبر هموم المواطن فى مصر.. وأن تقرير التوصيات تم نقله بصورة سيئة من دول غربية تختلف ظروف التعليم فيها تماما عن ظروف مصر واحتياجات التعليم فيها لا تتفق مع ما تحتاجه مصر ويتزايد اعتراض أعضاء لجنة التعليم بالشورى إلى حد الاتهام بأن توصيات المؤتمر هدفها إلغاء مجانية التعليم وأن إجراء اختبارات للقدرات للالتحاق بالجامعات سوف يفتح الباب على مصراعيه أمام الفساد والمحسوبية والواسطة بل والرشوة!!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

النظام الجديد الذى بشرنا به الوزير الجمل هو نفس النظام الذى أقره الدكتور فتحى سرور قبل عشرين عاما حين كان وزيرا للتعليم!! وفى ذلك الوقت - يعنى منذ عشرين عاما- كان النظام الذى تقرر أيام الدكتور سرور يقضى بعقد امتحان واحد للثانوية العامة وباعتبار الثانوية العامة شهادة منتهية وتؤهل لسوق العمل وأن يكون القبول بالجامعات على ضوء المواد المؤهلة التى يخصص لدراستها عام كامل بعد الثانوية العامة وهو نفس العام الذى ألغى من المرحلة الابتدائية باختصار سنوات الابتدائى إلى خمس سنوات ويتم ترحيل السنة الملغاة إلى مابعد الثانوية العامة لمن يريد

القبول بالجامعات.. وفى ذلك الوقت - يعنى منذ عشرين عاما - وافق المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى والمجلس الأعلى للجامعات على مشروع الدكتور سرور والذى لم يكن اختراعا من الفراغ لأن الكثير من دول العالم تطبق أنظمة مشابهة فى مقدمتها بريطانيا حيث الشهادة الثانوية الإنجليزية تعرف ما يسمى بشهادة منتهية لا تؤهل للقبول بالجامعة وهى O.Level وعلى الطالب الراغب فى الالتحاق بالجامعة دراسة مواد أخرى بمستوى [A.Level] وبدأ تطبيق النظام الجديد وقتها قبل عشرين عاما حيث ألغيت السنة السادسة كبداية لتطبيق مشروع الدكتور سرور ولكن لأن الاستقرار مفقود تماما فى سياسات التعليم المصرى تولى الدكتور حسين كامل بهاء الدين مسئولية وزارة التعليم بعد أن تركها الدكتور سرور إلى موقعه الحالى رئيسا لمجلس الشعب وبمنتهى السرعة والهمة ووفقا للطقوس الفرعونية السائدة بادر الدكتور بهاء الدين إلى الإطاحة بمشروع الدكتور سرور وقدم اختراعا تعليميا جديدا تصبح الثانوية العامة بمقتضاه عامين بدلا من عام واحد متضمنا ما يسمى التحسين الذى طبق عاما ثم ألغى فى العام التالى وسارع الدكتور بهاء الدين إلى التخطيط لإعادة الستة السادسة قسراً وقهراً رغم كل الظروف غير المواتية لعودتها.. وعادت السنة السادسة وعاد معها تعدد الفترات الدراسية وتزايد الكثافة فى الفصول الدراسية والتى وصلت إلى ٩٠ تلميذاً فى الفصل !!

ودارت الأيام إلى أن أراد المولى سبحانه وتعالى أن يمتحن قدرتنا على الصبر فرزقنا بالدكتور الجمل الذى تجاهل آلاف البلاوى التعليمية وآخرها التسرب والطفح الذى جرى فى امتحان الثانوية العامة وتفرغ بابتسامته الغامضة والدائمة إلى ما تصور أنه اكتشاف جديد فطرح مشروعاً للثانوية العامة هو نفس مشروع الدكتور سرور الذى لم تنفذ منه سوى خطوة واحدة قبل عشرين عاما بإلغاء السنة السادسة ثم تعرض باقى المشروع للتصفية على يد الدكتور بهاء الدين بعد أن ترك الدكتور سرور موقعه فى الوزارة ومرت سنوات إلى أن ظهر الوزير الجمل ربنا يكرمه وأقنع الناس بأن النظام الذى يقدمه هو نظام جديد رغم أنه نظام منقول عن المشروع الذى بدأه الدكتور سرور ولم يكتمل فهو يقوم أيضاً على امتحان الثانوية العامة سنة واحدة واعتبارها شهادة منتهية وامتحان للمواد المؤهلة للقبول بالجامعات ويبدو أنه خلال عملية نقل المشروع القديم وإعادة طرحه مرة أخرى لم ينتبه الجمل إلى أن ما طرحه الدكتور سرور كان جزءا منه إلغاء سنة فى مرحلة التعليم الابتدائى وإضافتها إلى ما بعد الثانوية العامة لتكون هذه السنة لامتحانات المواد المؤهلة للقبول بالجامعات..

وما جرى يؤكد أن أول وأهم ما نحتاجه للخروج بالتعليم فى مصر من أزمته التى استحكمت هو وجود استراتيجية مستقرة ثابتة محددة المعالم لا تتغير مع تغير السيد الوزير.. ربما تتغير طرق التنفيذ من وزير إلى آخر ولكن لا تتغير الاستراتيجيات سنوياً كما يحدث فى بلادنا!!

وسوف يبقى التعليم مهزوزا ومهتزا طالما ظل محكوما برأى وتصور كل وزير.. ويبقى ونحن على أبواب ثانوية عامة جديدة أن نستعيد ما جرى فى هذه الثانوية المنكوبة فى العام الماضى.. وإلى الأسبوع القادم بإذن الله..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية